رجوي: اخفاق مفاوضات جنيف «هزيمة لسياسة المسايرة والمهادنة المعتمدة في التعامل مع هذا النظام»

المقاومة الإيرانية تتهم القوات العراقية بالتمهيد لعمليات إبادة في «ليبرتي»

قوات عراقية في محيط معسكر ليبرتي

عواصم - «وكالات»: أصدرت أمانة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية امس بيانا صحافيا اتهمت فيه السلطات العراقية بالتضييق على المقيمين في معسكر اللجوء «ليبرتي» والتمهيد لعمليات ابادة تجاههم. وقالت الامانة في بيانها : تواصل القوات المؤتمرة بأمرة رئاسة الوزراء العراقية فرض القيودات اللاانسانية والأعمال القمعية والاستفزازية والتمهيدات لشن هجوم وأعمال ابادة وقتل بحق السكان. ففي يوم الخميس 17 يوليو قامت القوات العراقية القمعية المسماة بـ «سوات» وفي عمل مثير للقلق وبينما كانوا ملثمين بتسلق الملاجيء خارج المخيم ليستطلعوا نقاط مختلفة في المخيم من خلف الجدران الكونكريتية.

كما وفي الاسبوع الأخير بدأت القوات العراقية وضع عراقيل أمام دخول صهاريج المياه النقية المستأجرة من قبل السكان خلافا للسياق المعمول به منذ عامين ونصف العام حيث تقوم بتأخيرها لمدة ساعات في مدخل المخيم في درجات الحرارة العالية في الأجواء العراقية وتسمح لهم بدخول المخيم لمدة 4 ساعات فقط. الاخلال في مسئلة نقل المياه النقية والصرف الصحي في المخيم الذي يفتقر الى الحد الأدنى من البنى التحتية وفي أجواء الصيف الحارة يجعل البيئة تتلوث وصحة السكان مهددة بمشاكل صحية كما ان الغاية الأخرى للمأمورين العراقيين من فرض هذه الضغوطات والمضايقات هي جعل سواق الصهاريج ينصرفون من العمل مع السكان.

وفي عمل عدائي آخر اخذ رجال رئاسة الوزراء منذ شهر يمتنعون عن تنفيذ التوافقات السابقة بشأن تسليم يومي لرافعات شوكية للسكان بحيث يضطر السكان الى نقل الأحمال الثقيلة بالأيدي في الأجواء الحارة. في فبراير 2012 وعند انتقال السكان من أشرف الى ليبرتي منعت القوات العراقية نقل رافعات شوكية للسكان الى ليبرتي وبعد مراجعات ومتابعات ومخاطبات مستمرة الى الأمم المتحدة والحكومة الأمريكية تقرر أن تبقى عدة رافعات شوكية للسكان لدى القوات العراقية شريطة أن يتم تسليمها يوميا منذ الصباح حتى الليل الى السكان. ولكن القوات العراقية وطيلة الشهر الماضي وضعت هذه الرافعات مرة واحدة تحت أيدي السكان.

واختتم الامانة البيان بقولها : ان المقاومة الايرانية اذ تحذر من هذه التمهيدات والأعمال الاستفزازية للقوات العراقية ونظرا الى التعهدات المتكررة والخطية للحكومة الأمريكية والأمم المتحدة بشأن أمن وسلامة سكان ليبرتي تطالب بعمل فوري لوضع حد لهذه الاجراءات القمعية والاستفزازية. وعلى صعيد ايراني منفصل وصفت السيدة مريم رجوي رئيسة الجمهورية المنتخبة من قبل المقاومة الإيرانية اخفاق مفاوضات فيينا للحصول على النتيجة وعدم رضوخ نظام الملالي لاتفاق شامل يضمن منع النظام من تصنيع القنبلة النووية إلى الأبد، انه هزيمة لسياسة المسايرة والمهادنة المعتمدة في التعامل مع هذا النظام.

وأكدت السيدة رجوي مرة أخرى : ان الدكتاتورية الدينية التي تواجه الآن نكسة العزلة الداخلية، وحالة النفور والعقوبات الدولية اضطرت إلى التراجع بخطوة واحدة غير ان « التهاون والاهمال والتنازل للمجتمع الدولي » يدفع خامنئي باعادة المراوغة والتزوير. وعلى هذا الاساس فانه في المستقبل كما كان في الماضي فان نسبة التراجع لهذا النظام وتخليه عن القنبلة النووية واتباعه للتعهدات الدولية تبقى مرهونة بنسبة الصرامة والوقفة الصامدة للمجتمع الدولي حيال اطماع النظام المشؤومة ومخادعاته. وان التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن وخاصة الايقاف الكامل لعملية التخصيب والقبول بالملحق الاضافي وحرية وصول المفتشين التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المواقع والمنشآت المشبوهة للنظام يستلزم التخلي عن القنبلة النووية.

واعتبرت السيدة رجوي تنصل نظام ولاية الفقيه من قبول اتفاق شامل بأنه يدل على المأزق الستراتيجي للنظام وخوفه من التداعيات المميتة لتخليه عن مشروعه النووي مضيفة: ان كانت تتوفر العزيمة اللازمة لدى الملالي فان فترة ستة أشهر، هي فرصة زمنية كبيرة للحصول على اتفاق شامل. وقد اعتمد نظام الملالي طيلة 10 سنوات ماضية وبصورة مستمرة، سياسة التفاوض لكسب الوقت. ان المماطلة والمساومة بلانهاية في المفاوضات النووية الاستنزافية هي الديدنة السائدة للملالي الذين لا يفهمون سوى لغة الصرامة والقوة. ان خامنئي ونظرا لظروف المنطقة يريد الحفاظ على المقومات النووية وابقاء الطريق مفتوحا امام امتلاك نظامه القنبلة الذرية. ويجب على المجتمع الدولي ان يدرج تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي دون اي نقص في جدول اعماله. ان تمديد فترة المفاوضات لا تؤدي إلى نتيجة سوى تمهيل الملالي لمزيد من المخادعات. يجب ان لايسمح اطلاقا للنظام ان يتلاعب مع عامل الوقت. وفضلا عن ذلك يجب ان ترافق المفاوضات النووية محاسبة الفاشية الدينية حول انتهاك حقوق الإنسان وعملية الابادة في سوريا والعراق. ان السعي من اجل الحصول على القنبلة النووية وانتهاك حقوق الإنسان وتصدير الإرهاب والتطرف هي الاوجه الثالثة المترابطة لنظام ولاية الفقيه.

.. وإسرائيل تنتقد تمديد أجل المحادثات النووية

القدس - «وكالات» : عبرت إسرائيل عن شكوكها يوم السبت تجاه تمديد أجل المحادثات النووية بين اسرائيل والقوى العالمية قائلة بانها لا ترى ثمة ما يدعو الى التفاؤل الذي عبر عنه بعض الدبلوماسيين الغربيين بشأن فرص التوصل لاتفاق.

وبعد اخفاق المفاوضين الدوليين في التوصل لاتفاق قبل حلول يوم 20 من يوليو الجاري اتفقوا على تمديد أجل المحادثات أربعة أشهر أخرى مع السماح لإيران بالحصول على 2.8 مليار دولار إضافية من أموالها المجمدة خلال تلك الفترة لكن معظم العقوبات ستظل سارية المفعول.وإسرائيل ليست طرفا في هذه المفاوضات بيد انها تحتفظ بقوة ضغط مؤثرة لدى عواصم اجنبية في ضوء خشيتها من ان تحصل طهران -خصمها اللدود- على سبل انتاج قنبلة وتهديدانها بشن حرب وقائية إذا باءت الجهود الدبلوماسية بالفشل. ويتفق الإيرانيون انهم يسعون لحيازة اسلحة نووية.

وقال وزير الشؤون الاستراتيجية الاسرائيلي يوفال شتاينتز لرويترز «يتلخص الموقف الاسرائيلي في اننا لسنا متحمسين للتمديد إلا ان ذلك خير من التوصل لاتفاق سيء او اتفاق ناقص.» وتطالب اسرائيل -التي يتصور على نطاق واسع ان لديها الترسانة النووية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط- بحرمان ايران مع جميع الوسائل التقنية النووية التي قد تمكنها من صنع قنبلة وهو الأمر الذي تستبعده الجمهورية الاسلامية ويراه بعض الدبلوماسيين الأجانب امرا غير واقعي.

وقال شتاينتز «لا نرى أي تقدم ملموس في الموقف الايراني ولا أي استعداد حقيقي من جانب ايران للتنازل فيما يتعلق بمسائل جوهرية وهي تخصيب اليورانيوم ووحدات الطرد المركزي» قائلا ان ايران لم تقدم تنازلات إلا فيما يختص «بمسائل ثانوية.»

وعبر عن دهشته من تفاؤل بعض الدبلوماسيين الغربيين بشأن الوفاء بموعد 24 من نوفمبر وعن اعتراضه على السماح بحصول طهران على 2.8 مليار دولار. ومضى يقول «نرى انه ما كان يجب ان يمنحوا ذلك على الرغم من انه ليس امرا جوهريا. نعتقد ان الاتجاه كان يجب ان يكون عكس ذلك وتتعشم ان يبدي العالم خلال الأشهر القادمة اصرارا وان يتمكن من ممارسة ضغط على الإيرانيين.»

غضب دولي وتلويح بالعقوبات في وجه روسيا.. وكييف تتهم المسلحين بـ «محاولة طمس أدلة الحادث الدولي»

أوكرانيا: عمليات البحث عن جثث ضحايا «الماليزية» مستمرة ... والانفصاليون يحاولون استغلال الموقف

انفصاليون عند موقع تحطم الطائرة

عواصم - «وكالات»: عثر عمال الإنقاذ على 196 جثة لضحايا الطائرة الماليزية التي تحطمت في أوكرانيا يوم الخميس.

وبدأت مراسم تأبين للضحايا في أستراليا، ومن المنتظر إقامة المزيد من المراسم في بلاد أخرى خلال الساعات القليلة القادمة.

وقال القس بيتر كوميتسولي، الذي ترأس مراسم التأبين في كاتدرائية القديسة مريم في سيدني، إن إسقاط الطائرة كان «حادث بربري لكنه نتج عن سلسلة من الشرور الآدمية».

وقال رئيس الوزراء الأسترالي، توني آبوت، لتليفزيون آي بي سي «ننظر في وجوه الموتى لنجدهم جيراننا وأصدقاءنا. وكان من الممكن أن يكونوا أطفالنا لأننا شعب يحب السفر.»

وفي مدينة ميلبورن، أقيمت صلاة خاصة لخبراء وأعضاء حملات مكافحة الإيدز الذين كانوا على متن الطائرة، في طريق العودة من مؤتمر عالمي للإيدز.

وتظهر قائمة الركاب التي نشرتها الخطوط الجوية الماليزية أن الطائرة كان على متنها 193 هولندي «أحدهم أمريكي مزدوج الجنسية»، و43 ماليزي «بينهم 15 ضمن طاقم الطائرة»، و27 أسترالي، و12 أندونيسي، وعشرة بريطانيين «أحدهم مزدوج الجنسية من جنوب أفريقيا»، وأربعة ألمان، وأربعة من بلجيكا، وثلاثة من الفلبين، وواحد من كندا، وآخر من نيوزيلندا.

وكانت الدول الغربية قد طالبت روسيا بالضغط على المتمردين الأوكرانيين للسماح بوصول غير مشروط لموقع الحادث.

وقال رئيس وزراء هولندا، مارك روتي إنه قال للرئيس الروسي «إن الوقت يمر» لإثبات قدرته على المساعدة.

كما أبلغت الولايات المتحدة وبريطانيا روسيا بالحاجة إلى حرية الوصول الكاملة للمنطقة.

وتبادلت أوكرانيا والمتمردين شرقي البلاد الاتهامات بإسقاط الطائرة التي كان في طريقها من امستردام إلى كوالالمبور.

وقذفت الطائرة بصاروخ وهي تحلق فوق منطقة خاضعة لسيطرة المتمردين في دونيتسك يوم الخميس، وقتل كل من كانوا على متنها.

وضيق المسلحون على المراقبين الدوليين الذين زاروا موقع الحادث. وقالت الولايات المتحدة إنها تشعر «بقلق شديد» بشأن هذا التضييق.

وورد في بيان صادر عن وزارة الخارجية في واشنطن إنه «من المهم جدا بدء تحقيق دولي شامل وموثوق وغير موجه بأسرع وقت ممكن.»

واتهمت أوكرانيا المسلحين بمحاولة طمس أدلة «الحادث الدولي» في موقع الحادث.

وقال رئيس الوزراء الهولندي إن الهولنديين «غاضبون» من صور الجثث التي تنقل عبر البلاد. وطالب الرئيس الروسي «بإظهار استعداده للقيام بالعمل المتوقع منه واستخدام نفوذه».

كذلك أشار رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون، إلى إمكانية اللجوء إلى فرض عقوبات أشد قسوة ضد روسيا إن لم تغير من «طريقة تعاملها» مع حادث إسقاط الطائرة.

وتحدثت المستشارة الألمانية، انجيلا ميركل، مع الرئيس الروسي يوم السبت، ووطالبته بالتعاون.

وقال مراسلون من موقع الحادث إنهم رأوا عمال الإغاثة يحملون جثثا. لكن لم يكن معلوما أين يأخذوها أو انتماءات العمال؛ إن كانوا تابعين للمتمردين أم للحكومة الأوكرانية.

كما يوجد مراقبون من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في موقع الحادث. وقال المتحدث باسم المنظمة، مايكل بوسيركيو، إن الوصول لموقع الحادث تحسن عن يوم الجمعة. وإن المراقبين رأوا أجزاء من الحطام لم يروها من قبل، وإن كان التضييق مستمرا.

ويتواجد المراقبون في موقع الحادث لمراقبته قبل وصول جهات التحقيق الدولية.

من جانبه يدرس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إصدار بيان يدين «إسقاط» الطائرة ومطالبة الجماعات المسلحة بالسماح للمحققين بالوصول إلى موقع سقوطها ويطالب دول المنطقة بالتعاون في تحقيق دولي فيما حدث.

وقد وزعت استراليا التي راح 28 من مواطنيها ضحية الحادث نصا مقترحا اطلعت عليه رويترز على اعضاء مجلس الأمن مساء يوم السبت وقال دبلوماسيون اشترطوا عدم الكشف عن هويتهم إن من المحتمل طرحه للتصويت عليه اليوم الاثنين.

ويطالب القرار المقترح «بمحاسبة المسؤولين عن هذا الحادث وأن تتعاون كل الدول بالكامل مع المساعي الرامية لتحقيق المحاسبة.»

ويدين القرار «بأشد العبارات إسقاط طائرة الخطوط الماليزية. .. الذي أسفر عن مأساة مقتل 298 شخصا.» كما يطالب كل الدول وغيرها من الأطراف في المنطقة بالامتناع عن اعمال العنف التي تستهدف الطائرات المدنية.»

وحث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المتمردين المؤيدين لروسيا في شرق أوكرانيا على التعاون وأصر على ضرورة ألا يقفز التحقيق الدولي إلى استنتاجات قبل التأكد من صحتها. وتنفي موسكو التورط في الحادث وأشارت بإصبع الاتهام إلى الجيش الأوكراني.

ويطالب مشروع القرار كل الدول والأطراف في المنطقة بالتعاون في فتح المنطقة أمام المحققين الدوليين كما يطالب الجماعات المسلحة بالامتناع عن أي أعمال قد تعرض موقع سقوط الطائرة للعبث به.

وامتنعت بعثة روسيا في الامم المتحدة عن التعقيب.

من جانبه اعلن احد قادة الانفصاليين الموالين لروسيا في بيان ان المتمردين سيضمنون امن المحققين الدوليين في موقع تحطم الطائرة اذا وافقت كييف على هدنة.

وقال «نائب رئيس وزراء جمهورية دونيتسك» الانفصالية المعلنة من جانب واحد اندريه بورغين «سنضمن امن خبراء دوليين في الموقع اذا ابرمت كييف اتفاقا لوقف اطلاق النار». واضاف «ندعو كييف الى ان توقع فورا مثل هذا الاتفاق مع جمهورية دونيتسك على الاقل لفترة التحقيق في موقع» الكارثة.

وقد لا يلقى هذا النداء اي تجاوب من قبل الرئيس الاوكراني بترو بوروشنكو الذي دعا عددا من القادة الغربيين الذين اتصل بهم امس الاول الى اعتبار «جمهوريتي» دونيتسك ولوغانسك المعلنتين من جانب واحد في شرق البلاد «منظمتين ارهابيتين».

وقال بوروشنكو في اتصال هاتفي مع الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند مساء السبت «لا نرى فرقا بين الاحداث في اوكرانيا وا سبتمبر «2001» في الولايات المتحدة او كارثة لوكربي» في اشارة الى انفجار طائرة ركاب اميركية كانت تقوم برحلة بين لندن ونيويورك في الجو مما ادى الى مقتل 270 شخصا في 1988.

واضافت الرئاسة الاوكرانية «ننتظر ردا مشتركا من العالم المتحضر».

حول توقيع المراكز على محاضر الاقتراع التي اعتبرت مشبوهة في بعض الحالات

أفغانستان: الخلافات تعرقل عملية إعادة فرز أصوات «الرئاسية»

عامل انتخابي خلال عملية فرز الأصوات

كابول - «وكالات»: علقت عملية التدقيق في اصوات الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الافغانية، التي انطلقت الخميس بصعوبة، بسبب اختلاف بين فريقي المرشحين وفق ما اعلنت الاحد المفوضية الانتخابية المستقلة.

وقال نور محمد نور الناطق باسم المفوضية الاحد في مؤتمر صحافي في كابول ان «التدقيق توقف أمس «السبت» بسبب خلاف بين ممثلي المرشحين».

وبدأت الخميس عملية اعادة فرز 8.1 ملايين صوت في الجولة الثانية من الانتخابات التي جرت في 14 يونيو، في محاولة انقاذ اول عملية انتقالية ديمقراطية في افغانستان.

وتهدف العملية الجارية في مقر المفوضية الى تحديد الفائز بين المرشحين عبد الله عبد الله واشرف غني على خلفية تهم بالتزوير، وستدوم على الاقل ثلاثة اسابيع وفق التقديرات الاولى لمسؤولي المفوضية.

وبدور الخلاف بين فريقي عبد الله وغني حول توقيع مراكز التصويت على محاضر الاقتراع التي اعتبرت مشبوهة في بعض الحالات.

غير ان نور قال ان عمل التحقق قد يستانف قريبا بعد مناقشات بين الفريقين.

واستغرق تشكيل فرق المراقبين الوطنيين والدوليين لعملية التدقيق وتنظيم لوجستيتها عدة ايام من السلطات الانتخابية.

وتم التدقيق الخميس في 435 صندوقا انتخابيا في حين تامل المفوضية الى التوصل الى النظر في الف منها يوميا.

وفي المجموع اعتمد 282 مراقبا دوليا للعملية الاحد بعد ان تلقى معظمهم تاهيلا من بعثة مراقبي الاتحاد الاوروبي في افغانستان.

واوضح بيان من بعثة المراقبة ان المراقبين الدوليين «معظمهم من دبلوماسيي السفارات المعتمدة في العاصمة الافغانية». من جانب اخر اعتمد حوالى مئة الف مراقب افغاني بمن فيهم ممثلو المرشحين وعناصر من المجتمع المدني والصحافيين. وتعتبر عملية التدقيق في الاصوات حاسمة لمصداقية الاقتراع الرئاسي وشرعية الرئيس الافغاني المقبل وضمان استقرار البلاد مع اقتراب موعد انسحاب قوات الحلف الاطلسي.

إسبانيا: «إيتا» الانفصالية تتخلى عن سلاحها ... وتنتقل إلى «المواجهة الديمقراطية»

مدريد - «كونا»: أعلنت منظمة «ايتا» الانفصالية في اسبانيا انها فككت هياكل النضال المسلح كجزء على طريق انتقالها من «دائرة الصراع المسلح الى المواجهة الديمقراطية».

وقال البيان الذي نشرته صحيفة «جارا» الباسكية في عددها الصادر امس ان عملية التحول التي تعتزم تطبيقها ترتكز إلى أركان عدة منها نزع السلاح وختم مخابئ الأسلحة وذلك بعد ان سلمت جزءا من عتادها وذخائرها كخطوة اولية على ذلك الطريق في شهر فبراير الماضي.

وأضاف البيان الموثق في تاريخ 15 يوليو ان المنظمة تعتزم تفكيك البنى اللوجستية والتشغيلية المخصصة للكفاح المسلح الى جانب تعزيز إطار المهام السياسية الهادفة الى فتح قنوات الحوار بين مختلف الأطراف للمضي قدما في عملية السلام.

وأوضح في هذا السياق ان «ايتا» ستحافظ رغم ذلك على الهياكل اللازمة لضمان العمل الداخلي للمنظمة مشيرا الى ان جميع أعضائها سوف يتكيفون مع عملية التحول للقيام بالمهام الاستراتيجية الجديدة في الوقت الذي اعتبر فيه ان تلك تعد بداية رحلة التغلب على جميع العقبات المترتبة على النزاع. واعتبر في هذا السياق ان المنظمات القومية واليسارية يجب ان تتخذ اليوم زمام المبادرة لتوجيه عملية الافراج عن السجناء وتسهيل النشاط السياسي السلمي للمنظمة. يذكر ان منظمة «ايتا» اعلنت في عام 2011 وقف العمل المسلح باعية السلطات الاسبانية والفرنسية الى فتح قنوات الحوار فيما عمدت في 21 فبراير الماضي الى تسليم جزء من عتادها وذخائرها كخطوة اولية على طريق نزع السلاح الكامل أمام اللجنة الدولية للتحقق من وقف إطلاق النار في منطقة «بلاد الباسك».

قتلتهم القوات الصربية خلال الحرب وعثر عليهم أخيراً في مقبرة جماعية

البوسنة: الآلاف يشاركون في مراسم تشييع 284 جنازة في كوزاراتش

جانب من مراسم التشييع

كوزاراتش - «وكالات»: شارك الاف الاشخاص امس في كوزاراتش شمال غرب البوسنة، في تشييع جنازة 284 شخصا قتلتهم في هذه المنطقة القوات الصربية البوسنية خلال الحرب الطائفية 1992-1995 وعثر عليهم اخيرا في مقبرة جماعية.

وهم 283 مسلما وكرواتي واحد معظمهم من الرجال، بينهم ثلاث نساء واثنا عشر قاصرا. وقد اعدموا في الاشهر الاولى للنزاع في منطقة بريبدور خلال «حملة تطهير اثنية» قامت بها قوات صرب البوسنة. وقال سعاد تنارفيتش «48 عاما» الذي جاء ليدفن اشقاءه الستة ووالده واربعين من افراد عائلته «أمل في ان يكون ذلك اسهل الان. اعرف على الاقل امكنة قبورهم واستطيع المجيء للصلاة من اجلهم». وقد ركع امام نعوش افراد عائلته المغطاة بأكفان خضراء والمصفوفة الى جانب ضحايا آخرين في ملعب كرة القدم.

ورفع إمام الصلاة من اجل راحة الموتى قبل نقل النعوش الى مدافن عدد من القرى المجاورة التي يتحدر منها الضحايا.

واعدم اشقاء ووالد سعاد في 22 يوليو 1992 في قريتهم زيكوفي. وفر سعاد انذاك.

وتم نبش رفات القسم الاكبر من الضحايا من مقبرة جماعية اكتشفت في 2013 في توماسيتشا في منجم حديد مهجور يبعد 20 كلم عن بريبدور.

وقتل حوالى 3500 شخص في هذه المنطقة في بداية النزاع الذي اسفر بالاجمال عن حوالى 100 الف قتيل في البوسنة، ولا يزال حوالى 700 شخص في عداد المفقودين.

علاء الدين كاتيران «32 عاما» الذي ابعد من قريته كاراكوفو والذي يعيش اليوم في فرنسا، جاء ليدفن والده. وقال «في هذه المنطقة، قتل 3500 شخص، فيما اعدم ستة عشر جنديا صربيا فقط، بسبب هذه الجرائم. ونبش خبراء شرعيون بين سبتمبر ونوفمبر 2013 بقايا 435 شخصا من حفرة جماعية في توماسيتشا، لكن لم يتم بعد تحديد هويات جميع الضحايا. وهذه واحدة من اكبر المقابر الجماعية التي اكتشفت بعد الحرب.

وبعد سيطرة قوات صرب البوسنة على منطقة بريبدور في ابريل 1992، طرد منها اعضاء المجموعات غير الصربية وقتلوا ووضع مئات في معسكرات اعتقال.

والصور الاولى للمعتقلين الذين اصيبوا بهزال شديد في هذه المعسكرات، لفتت في اغسطس 1992 نظر الرأي العام العالمي حول حملة «التطهير الاثني» التي اجريت في البوسنة.

وفي الوقت الراهن، يحاكم امام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الزعماء السياسيون والعسكريون السابقون لصرب البوسنة، ويحاكم رادوفان كرادجيتش وراتكو ملاديتش عن دورهما ايضا في الجرائم المرتكبة في منطقة بريبدور.